

## النشر العلمي العربي أزمة نشر أم أزمة بحث؟ "رؤية نقدية"

د. صالح خليل أبو أصبع

### مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم رؤية نقدية لقضايا النشر العلمي العربي. وهي تنظر إلى المسألة باعتبارها مشكلة مركبة متكاملة ترتبط:

أولاً: بالسياق الذي تتم فيه عملية النشر العلمي أي البيئة المجتمعية والعلمية.

وثانياً: بمشكلات يعانيها البحث العلمي. وأخيراً ترتبط بعملية النشر - بجوانبها الفنية والإدارية والمالية والسياسية.

ولهذا فإن تصورنا لمشكلات النشر العلمي، لا تبدأ في حل مشكلات النشر - على الرغم من أهميتها - وإنما تبدأ من عملية البحث العلمي ذاتها، لاسيما أن المادة المنشورة - أعني البحث - هي الأساس في نجاح عملية النشر أو فشلها. وهذه العملية تتوافق مع عملية الاتصال وشروط نجاحها. فعملية النشر العلمي تدخل في صميم العملية الاتصالية، إذ يقوم الباحث بإرسال رسالته (البحث) والتي يستقبلها الناشر (المغربل GATE KEEPER) وبدوره يقوم بنشرها وإرسالها (تسويقها وتوزيعها) والوسيلة هنا (المطبوع) ليستقبلها القارئ (المستقبل). ونتوقع نجاح استقبال الرسالة أو فشلها، وذلك يتم التعرف عليه من خلال رجوع الصدى أو التغذية المرتدة Feed back وتتم تلك العملية في سياقها الخاص المجتمعي والعلمي الذي يوفر لها عوامل النجاح أو الفشل. وهكذا يمكننا القول أن عملية النشر - العلمي تتوافق مع عملية الاتصال كما اقترحها بيرلو Berlo في نموذج المشهور<sup>1</sup> ونضيف إليه بعض العناصر الأخرى التي اقترحها باحثون آخرون مثل دور المغربل Gater Keeper الذي اقترحه ويستلي وماكلين Westley & McClean في نموذجهما للاتصال الجماهيري<sup>2</sup>. وكذلك أهمية رجوع الصدى / التغذية المرتدة، Feed back في عملية الاتصال الذي اقترحه شانون Shannon في نموذجه الرياضي

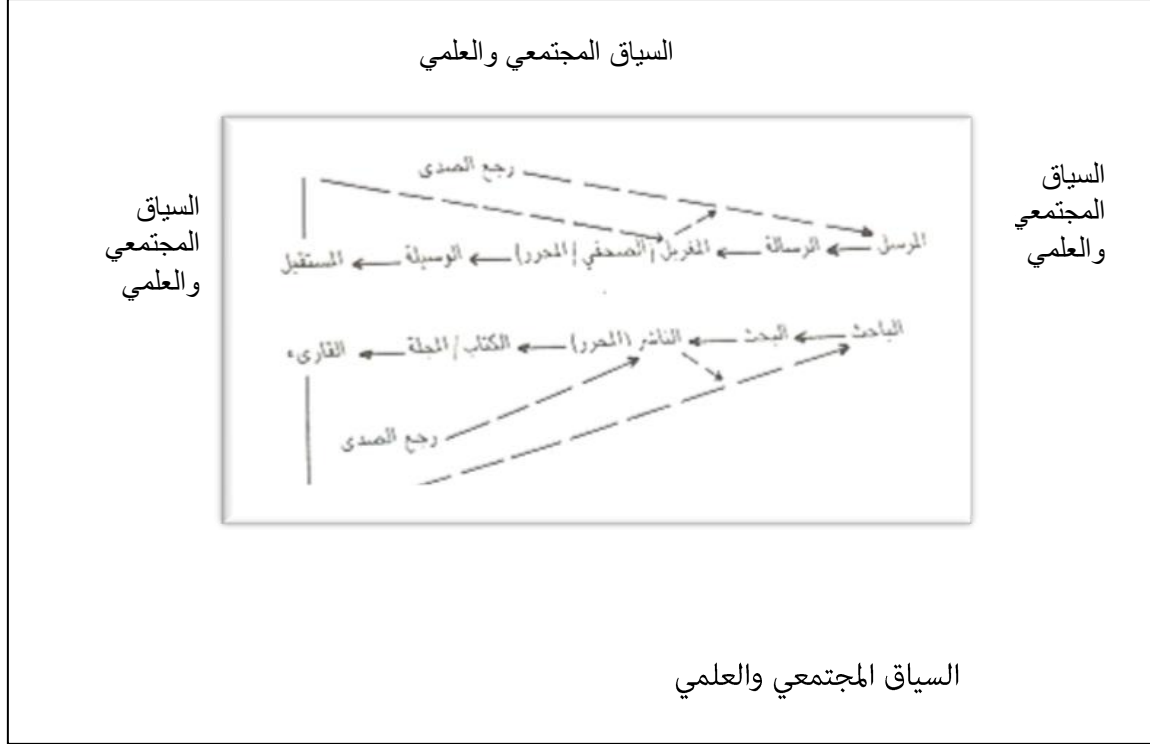
ورقة بحث قدمت لندوة مشكلات النشر العلمي العربي التي عقدت بمدينة العين بإشراف اتحاد مجالس البحث العلمي العربية - وجامعة الإمارات العربية المتحدة نوفمبر - 1985، وتم نشر هذه الدراسة في مجلة الناشر العربي - العدد السادس عر يناير 1986.

<sup>1</sup> - David Berlo. The Process of Communication. (New York: Holt Rinehart and Winston, 1960).

<sup>2</sup> - Bruce Westly and Malcolm Mclean. (A. Conceptual Model for Communication Research) (J (Journalism Quarterly 34, 1957) P.P 31 - 38

للاتصال<sup>3</sup>. وأخيرا السياق الخاص الذي اقترحناه في نموذج التكاملي للاتصال التنموي<sup>4</sup>. ويمكن تمثيل العمليتين المتوافقتين كما يلي:

شكل (1) نموذج عملية النشر العلمي متوافقة مع عملية الاتصال الجماهيري



ولأن السياق المجتمعي والعلمي يمثل نقطة بدء لفهم المناخ الملائم لنجاح عملية النشر العلمي أو فشلها فسوف نبدأ بها دراستنا، ثم ننتقل إلى البحث العلمي، وبعده نتحدث عن عملية النشر - ومشاكلها، ونتبع ذلك ببعض الآراء المقترحة لمعالجة مشاكل النشر العلمي ثم نقدم خاتمة للبحث.

#### 1- أولا: السياق المجتمعي والعلمي:

يمكن أن محدد السياق الذي تتم به عملية النشر العلمي في مستويين:

أ- المستوى المجتمعي الكبير، وهو يرتبط بالبيئة المجتمعية وما يعترضها من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في البلاد العربية تؤثر سلبا وإيجابا على عملية البحث والنشر العلمي.

<sup>3</sup> - Claude E. Shannon and Warren Weaver, The Mathematical Theory of Communication. (Urbana: University of Illinois Press, 1949, Eighth Paper back printing, 1980).

<sup>4</sup> - صالح خليل أبو أصعب، الإعلام والتنمية: نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الأفريقي. (دبي: دار البيان، 1985).

ب- المستوى المجتمعي الصغير، ويمكن تحديده بالجامعات ومراكز البحث التي تعني بعملية البحث والنشر العلمي، والتي ينتمي إليها الباحثون وسوف نتناوله بشيء من التفصيل.

#### 1-1- المستوى المجتمعي الكبير:

فعلى المستوى الأول يمكن ملاحظة أنه في كثير من البلاد العربية لم يرق البحث العلمي والنشر- العلمي إلا أن يصبح من أولوياتها في الوقت الذي لا تستطيع فيه كثير من تلك البلاد توفير مقاعد في المدارس للتلاميذ الجدد، وكما نلاحظ أيضاً أن معظم البلاد العربية تفتقر إلى توفير ضمانات للبحث العلمي وتهيئة مناخ ملائم له. وأول هذه الضمانات حرية الرأي الكفولة للباحثين. وكذلك نلاحظ أنه في كثير من البلاد العربية - على الرغم من توفر الإمكانيات المادية - لا نجد فيها البنى الأساسية والتنظيمية الملائمة، مما يعيق عملية البحث والنشر العلمي. وما زالت كذلك النظرة في هذه المجتمعات إلى قدرة أبنائها على الإبداع والبحث العلمي يسودها نظرة شك وريبة، بينما تعطي الثقة المطلقة للعلماء والباحثين والخبراء الأجانب وتقدم لهم كل التسهيلات والإمكانيات والمعلومات، بينما يمكن أن تحجب كلها عن أبناء المجتمع.

ويشخص لنا د. مصطفى حجازي بعضاً من هذا الواقع بقوله:

"واقع هذه المؤسسات معروف تماماً في مجمله في العالم العربي. وهو أقرب إلى أن يكون مدعاة للقلق على المستوى الذي يعيننا في هذا المقام. فلا هو يبني المنهجية العلمية والتعامل العقلاني مع وقائع الحياة، ولا هو يفسح المجال أمام نبذة الإبداع كي تنمو، عند الأجيال الناشئة والشابة. ذلك لأنه لم يجد بعد صلته مع الحياة ولا في أهدافه ولا في مناهجه، ولا في النظم السلطوية التي تحكمه: تلقين لمعارف قديمة ومقطوعة الصلة باحتياجات حياتنا وتدجين للناشئة في اتجاه عكسي لتوجهات المستقبل ... المدخل إلى الحل على هذا المستوى يمر في تقديرنا بتأمين مناخ يستوفي شروط التفكير الابتكاري ... الانتماء الجماعي ... الصحة النفسية وديمقراطية التعبير"<sup>5</sup>.

#### 2-1- المستوى المجتمعي الصغير:

وعلى المستوى الثاني: فإنه لا يخفى على أحد أن ميادين البحث والنشر العلمي تقع بشكل أساسي على كاهل الجامعات في الوطن العربي. ويتوزع عبء أقل على مراكز البحث المحدودة .... والتي بدأت في الانتشار في الآونة الأخيرة .... كمؤشر على صحة العقل العربي في التوجه نحو السبيل الأمثل لبناء مستقبل أفضل للأمة العربية.

وتكاد تنحصر- مهمة الجامعات في الوطن العربي باعتبارها مصنعاً لتفريخ الخريجين ولاسيما أن العناية بالجاد الكمي في مجالات التعليم الجامعي باتت على حساب الجانب النوعي، وبدون النظر إلى حاجات المجتمع الفعالية. وكما جاء في خطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعام 1983 حول التعليم قولها:

<sup>5</sup> - د. مصطفى حجازي، "التفكير الابتكاري: ما بين حرية التعبير وتحديات المستقبل" (مجلة الفكر العربي: عدد 21 سنة 3 أيار/ حزيران 1981) ص 383.

"ويلاحظ في التربية العربية التأكيد على المعرفة النظرية، وأهملت المهارات

العملية، كما أهمل إلى حد بعيد تطوير الشخصية العربية وتنمية قدراتها الإبداعية، والعناية بالقيم الإنسانية والفضائل الخلقية والاتجاهات الاجتماعية"<sup>6</sup>.

وهذه الملاحظة تنطبق على العملية التعليمية في كافة مراحلها في الوطن العربي، وتصبح أكثر وضوحاً في المرحلة الجامعية حيث يتوقع فيها أن يتم اكتمال بناء الشخصية المتزودة بالعلم، والقادرة على مواجهة الحياة والإسهام في بناء المجتمع.

أن الأزمة الحقيقية تبدأ في غاية الجامعات وفلسفتها. أن الجامعات العربية لا تقوم على تنمية روح البحث العلمي، بمقدار حرصها على حشو المعلومات، وحينما تفتقد الجامعات هذا الدور في تنمية وتشجيع روح البحث عند منتسبيها، ويصبح هدف الأفراد آنئذ هو تحصيل المعلومات وجمعها فحسب وأن انتفى معها الجهد المبذول والممارسة العقلية الرصينة يقول د. محمد شيا:

"وثقافة الجامعة تعني بتثقيف العقل لا ملاء الذاكرة. لكن تثقيف العقل لا يتأتى مصادفة، وإنما بعمل واع هادف وإرادي تختاره هيئات الجامعة الأكاديمية والإدارية وترجمه في وسائل وأدوات ومناهج تنبه في العقل طاقات ومواهب وتوقظ الذات من سياقها السلبي. إن التثقيف وفي كل فروع المعرفة هو حسب "ياردلي" حد الفلسفة ..... وفي هذا الإطار يقوم إصرار الجامعة على تنمية وروح البحث لدى مريديها، والبحث هو تعريف، الفحص المنظم في سبيل التدقيق في فكرة ما، أو لاكتشاف معرفة جديدة. وقد تكون ملكة البحث حساً فطرياً أو مكتسبة، لكنها تحتاج في الحالتين إلى مران ودراية وخبرة وافية تعني الجامعة بتوفيرها"<sup>7</sup>.

وليس من شك أن تحديد وظيفة الجامعة في الوطن العربي سياسي بالدرجة الأولى ولهذا فإننا إذا كنا ننظر إلى دور الجامعة باعتباره دوراً مركباً متكاملًا يشتمل على التعليم، والتدريب، والتربية والبحث. فإن تحقيق هذا الدور ينبع من اعتبار الجامعة صورة للمجتمع المثالي والمطلوب إحداثه على حسب تعبير د. شكري النجار الذي يقول:

"من هنا مسئولية الجامعيين وكل القائمين على الجامعة في أن يكونوا بمستوى حقيقة الجامعة ووظيفتها، فالجامعة لا يمكنها أن تحقق سيادة العقل مثلاً، في وطنها إذا لم تكفل سيادته في داخلها أولاً. ولا أن تبعث القوى الخيرة في مجتمعها إذا لم تكن هي قد حققت هذه القوى في صميمها. ولا أن تسهم في بناء حياة وطنها على المبادئ والقيم، إذا لم تشد هي بناءها ذاته على نفس هذه الأسس والقواعد"<sup>8</sup>.

3-1- التفاعل بين المستوى المجتمعي الكبير والمستوى المجتمعي الصغير:

<sup>6</sup> - المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خطة تنفيذ التصور الشامل لنشاط المنظمة على المدى البعيد. المؤتمر العام، الدورة السابقة. (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983) ص 41.

<sup>7</sup> - د. محمد شيا، "الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية" (مجلة الفكر العربي عدد 20 سنة 3 آذار/ نيسان 1981) ص 149.

<sup>8</sup> - د. شكري النجار "الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية" (مجلة الفكر العربي عدد 20 سنة 3 آذار/ نيسان 1981) ص 149.

أن الدور الريادي للجامعة لا يتصور تحقيقه في مؤسسات تجعل التربية، والبحث والتدريب على هامش أنشطتها، ولا يتصور تحقيقه كذلك، والمؤسسات الجامعية تجعل العملية التعليمية عمادها التلقين، فتحرم الطالب عن عملية النقاش الهادف الذي ينمي الشخصية ويعزز حرية الرأي والاعتداد به عند طرفي المعادلة التعليمية. كذلك ولا ينتظر من هذه المؤسسات الجامعية أن تؤدي دورا رياديا ما دامت خطط التعليم في الجامعة لا ترتبط باحتياجات المجتمع الحقيقية.

أن تلمس أبعاد مشكلات المؤسسات التعليمية في الوطن العربي بات واضحا لدى الجهات المختصة في الوطن العربي. ولذلك نجد أن الخطة الشاملة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تؤكد على أهمية "العلاقات المتبادلة بين التربية وبين منظمات النشاط المجتمعي الأخرى، وبينها وبين التنمية عامة"<sup>9</sup>.

واعتبرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن من أولويات قطاع التربية/ وقطاع العلوم مما له علاقة مباشرة في عملية البحث العلمي ما يلي

### 1- تطوير التربية للعلم والتقنية:

وذلك بإرساء العلم الحديث منهجا في حياة المواطنين وفي نشاط المجتمع واعتماد العقلانية في مواجهة المشكلات، تأصيلا للتقنية (التكنولوجية) في الوطن العربي، إبداعا واستثمارا في مجالات التنمية الشاملة ومواكبة للحضارة المعاصرة وإسهاما في تقدمها<sup>10</sup>.

### 2- تنمية وإدارة الموارد البشرية العلمية والتكنولوجية:

إذ لا سبيل إلى تحقيق تقدم علمي إلا عن طريق تنمية العنصر البشري بوصفه صانع التنمية وغايتها. وذلك من طريق حصر القدرات القائمة منها، ووضع سياسة متكاملة للإعداد العلمي الطويل في مختلف المراحل التعليمية، وتأمين توسيع خبراتها القومية والعالمية، بالتبادل والتعاون، وتطوير مراكز البحوث وتنويعها، والتنسيق بينها وحسن إعدادها وتجهيزها.

3- إنشاء البنية الأساسية الضرورية التي تعتبر من أساسيات التنمية العلمية الطويلة المدى بحيث تنشأ من منظور قومي لخدمة الأقطار العربية بشكل متكامل وكامل<sup>11</sup>.

ونلاحظ في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا على مستوى عربي لتشخيص واقع النظام التعليمي في الجامعات العربية، فقد طالب الدكتور (محمد نوري شفيق) مدير جامعة الإمارات في حفل تخريج الدفعة الرابعة لطلبة الجامعة بضرورة مراجعة نظام التعليم والتدريب لإعداد الطاقات البشرية اللازمة في دولة الإمارات وطالب في كلمته بضرورة برمجة التدريب العلمي الميداني لتنمية المعلومات العلمية الأساسية والمهارات العلمية والاتجاهات

9 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره ص43.

10 - المصدر نفسه ص45.

11 - المصدر نفسه ص71.

النفسية السليمة والقيم الإيجابية الإسلامية عند كل متعلم وفي جميع المستويات ورأي أن القاعدة التربوية المعروفة هي أنه لا يحدث تعلم بدون عمل وتدريب<sup>12</sup>.

وفي الاجتماع الأخير لوزراء التربية والتعليم والمعارف بدول الخليج الذي انعقد في سبتمبر المنصرم 1985 تبني الوزراء في اجتماعهم مجموعة من القرارات التي تحدد خطة متكاملة لمواجهة احتياجات خطط التنمية والتكامل، وهذه القرارات تعطي قضية البحث العلمي حقها في القرارات، ولذلك فإننا سنجد أن من بين ما تبناه الوزراء عددا من الأهداف والوسائل التي تهتمنا في مجال البحث العلمي. وكان من ضمن قراراتهم توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمي وتوجه البحث العلمي لمشكلات المنطقة<sup>13</sup>.

وفي مجال آخر يقرر الوزراء المستولون عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في مؤتمهم الرابع المنعقد بالجزائر عام 1983، يؤكد الوزراء تحت محور الأمن الثقافي على ضرورة توفير المناخ الملائم للتفكير وحماية الإبداع من كل أشكال القهر والإكراه، والتأكيد على ضرورة التعاون المشترك، والعناية بالطباعة والنشر والتوزيع<sup>14</sup>.

- 
- 12 - جريدة الاتحاد القطيانية بتاريخ 23 / 4 / 1985.
- 13 - ومن ضمن قرارات وتوصيات وزراء التربية والتعليم والمعارف بدول الخليج ما يلي:
- \* تنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل عن طريق تشجيع روح المبادرة وإتاحة الفرصة للرضا بنتائج العمل وغرس ملكة التحليل والاستنباط.
  - \* تعزيز القيم والتوجهات الإيجابية وذلك من خلال الممارسة الموضوعية للنظام التعليمي لدوره في إسناد الشهادات وتقييم الدارسين. ومن خلال المناهج والنشاطات وسلوك المسؤولين بحيث تكون هذه القيم والتوجهات محور الكتاب. وممارستها منطلق النشاط والسلوك، وضمان غرسها واحترامها هدف المنهج.
  - \* ربط التعليم بالعمل، والمؤسسات التعليمية بمؤسسات الإنتاج ليكون العمل امتدادا للتعليم.
  - \* ربط التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية وذلك عن طريق تنويع المسارات في هاتين المرحلتين حسب حاجة المجتمع الفعلية وقصر الحوافز والمكافآت على التخصصات التي تثبت الحاجة إليها.
  - \* توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمي والتعامل مع التكنولوجيا وذلك بالتركيز على التمكن من اللغة الأم والعلوم والرياضيات واللغات الأجنبية في المراحل المناسبة وتشجيع البحث العلمي المرتبط بالمجتمع في التعليم العالي.
  - \* الالتزام بتعريب التعليم العالي والجامعي بكل فروع تخصصاته.
  - \* ملاءمة التعليم العالي لاحتياجات المجتمع ومشكلاته المتميزة.
  - \* مساهمة التعليم العالي في توفير الكادرات القادرة التي تحتاجها المنطقة بشكل خاص.
  - \* توجيه البحث العلمي لمشكلات المنطقة وإمكاناتها المحتملة بعيدا عن الإغراق في استيراد التكنولوجيا والتقليد في طريق البحث وإنشاء المؤسسات المتمثلة.
  - \* إيجاد قنوات مرنة وعملية لتنسيق والتكامل بين القائم من المؤسسات وما تتطلب خطة التكامل إيجاده.
  - \* ربط سياسات الابتعاث الجامعي باحتياجات المنطقة ومخططات التكامل بين مؤسساتها في التعليم العالي والبحث العلمي.
- المصدر: جريدة السياسة (الكويتية) 14 / 9 / 1985.
- 14 - من ضمن ما قدمه وزراء الثقافة العرب في مؤتمهم ما يخص محوري الإنتاج والنشر الثقافي المتمثل بما يلي:
- توفير المناخ الملائم للتفكير والإبداع، وحماية المبدع والمفكر من ألوان القهر والإكراه التي من شأنها أن تؤثر في مستوى نتاجه وتعطل ملكات الإبداع فيه، وتدفعه إلى قطيعة المجتمع أو التفكير في هجره.
  - تقديم الرعاية للمبدعين والمفكرين بمختلف الوسائل.
  - ترجمة الأعمال الثقافية الأجنبية ترجمة أمنية، وبلغة سليمة وعدم السماح بنشر ما لا يتوافر فيه هاتان الصفتان.
- في نشر الإنتاج الثقافي:
- 1- التعاون المشترك بين الدول والقطاع الخاص على نشر الإنتاج الثقافي وجعله ميسورا لكل مواطنيها.
  - 2- إقامة نظام قادر ومتكامل للمكتبات ودور الوثائق ومراكز التوثيق بكل أنواعها على أي شمل هذا النظام المكتبة الوطنية، والمكتبات العامة، والمكتبات المدرسية والجامعية، والمكتبات المتخصصة، ومراكز التوثيق العلمي والتربوي والتاريخي والإعلامي وغيرها.
  - 3- توفير دور الطباعة والنشر وشبكات توزيع الكتب وإنشاء المؤسسات العربية المشتركة لتوزيع الإنتاج الثقافي، والحرص على تكوين الطابعين تقنيا ولغويا.
- المصدر: وقائع المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (المجلة العربية للثقافة عدد/ 5 مجلد/ 3 سنة 1983) ص 186 - 288.

ونلاحظ في مجالات التعاون والعمل العربي المشترك أن الكثير من المؤتمرات والندوات التي تعقد تخرج بنتائج ومقررات هامة ولكنها تظل طي الملفات تنتظر من ينفذها. ومن خلال الملاحظات السابقة يمكننا أن نتوصل إلى جملة استنتاجات ترتبط بصميم عملية البحث والنشر العلمي:

- أولاً: الحاجة إلى تنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل.
- ثانياً: ضرورة الالتزام بمجموعة من القيم التي يجب أن تكون محورا للكتاب، ومنطلقاً لنشاط وسلوك القائمين على التعليم والبحث.
- ثالثاً: الحاجة على ربط العملية التعليمية والبحث بحاجات المجتمع وخطط التنمية.
- رابعاً: ضرورة توفير مناخ ملائم للتفكير الحر، وحماية المفكرين والباحثين من ألوان القهر والإكراه.
- خامساً: ضرورة التعاون والتنسيق في مجالات البحث على مستوى الوطن العربي.
- سادساً: الحاجة إلى إعداد القوى البشرية المدربة والقادرة على إجراء البحوث.
- سابعاً: توفير الإمكانيات المادية اللازمة لإجراء البحوث.

ونخلص من هذا إلى أن السياق الذي تتم به عملية البحث والنشر- العلمي سياق لا يوفر شروطاً ملائمة للبحث العلمي ونشره، بل يسهم في صنع مركب من لمشكلات تلك التي صاغتها وثيقة خطة التصور الشامل لنشاط المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند حديثها عن تكوين المعرفة العلمية والتكنولوجية، وهي تنسحب كذلك على العلوم الإنسانية إذ جاء في الوثيقة:

"والمشكلات التي تواجهها هذه الأولوية (تكوين المعرفة العلمية التكنولوجية) تتمثل في ضعف مشاركة الفكر العلمي العربي الطابع، والافتقار إلى مراكز بحث علمية عربية متخصصة ترتبط مناهج البحث فيها بالمشكلات العربية، وتتبع منها، وتنمو فيها المدرسة العربية في منهجية البحث والتطوير. وإلى جانب إنشاء مراكز بحث قومية متخصصة. هنالك ضرورة تجميع شباب الباحثين من المدارس الأجنبية المختلفة، للتفاعل فيها الأفكار والمنهجيات وتتوالد فيها منهجياً مستحدثة تحمل محاسن المدارس المختلفة، وتستبعد مساوئها في إطار عربي وبيئة عربية"<sup>15</sup>.

وهذا الواقع الذي تشخصه لنا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واقع أقل ما يوصف بأنه مقيد لحركة تطور الفكرة العلمي المبدع، ومعيق لتطور البحث العلمي خاصة إذا أضفنا إليها تلك المعوقات التي ذكرت سابقاً، وجميعها تؤثر كما سنرى بشكل مباشر على عملية البحث والنشر العلمي.

15 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مصدر سبق ذكره - ص - ص 178 - 179.

## 2- ثانيًا: البحث العلمي:

في إطار السياق السالف، يعيش البحث العلمي في الوطن العربي بمشكلاته التي تنعكس على البحث العلمي كما ونوعا، وتفرض نفسها بالتالي على مسألة النشر- العلمي إذ لا يقوم نشر- علمي بدون بحث علمي، وهنا سوف نقوم بمراجعة لبعض المشكلات التي تواجه البحث في الوطن العربي، عند حديثنا عن الإمكانيات المتاحة للبحث، والصلة بين البحث وحاجات المجتمع، ومنهجيات البحث وأخلاقيات، والصلة بين الباحث والناشر والصلة بين الباحث والقارئ.

### 1- 2- الإمكانيات المتاحة للبحث:

يعاني الباحث العلمي في الوطن العربي عن عجز شديد في الميزانيات المتاحة لأغراض البحث العلمي سواء على مستوى قومي أو مؤسسي. إذ لا ينفق الوطن العربي بأكمله على الأبحاث العلمية أكثر من مائتي مليون دولار وهذا يساوي 1: 120 مما خصص للإنفاق في عام واحد في الولايات المتحدة في الستينيات، فما بالك لو قارناها بمخصصات البحث في الثمانينات<sup>16</sup>.

أن أهمية توافر إمكانيات مادية مناسبة سوف تسهم عملية في تكوين البنى الأساسية الضرورية لإجراء البحوث وتطويرها ونشرها، فالإمكانيات المادية من الأموال الكافية لتدعيم البحث العلمي سوف تسهم على سبيل المثال فيما يلي:

- 1- توفير المخابر والمعامل والموارد والمعدات الحديثة اللازمة لإجراء البحوث.
- 2- توفير المصادر والمراجع من كتب ودوريات عملية متخصصة حديثة لمتابعة التطورات المستجدة في جميع المجالات.
- 3- توفير الفرص أمام الباحثين العرب للاشتراك في الندوات العلمية العربية والعالمية ومتابعة كل ما يستجد في مجالات تخصصاتهم.
- 4- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية على مستوى قومي.
- 5- إمكانية إقامة بنوك المعلومات على مستوى قومي، تسهل عملية تبادل المعلومات والحصول عليها.
- 6- تميل البحوث وتحفيز الباحثين على إجرائها.
- 7- إتاحة الفرصة أمام إعادة تدريب الباحثين وتدريب مساعديهم.
- 8- التمكن من إنشاء صناعات محلية مرتبطة بالبحث العلمي لإنتاج المخابر وأجهزتها وموادها الكيماوية والكتب وغير ذلك.
- 9- التوسع في إنشاء المجلات العلمية المتخصصة.
- 10- القدرة على توفير سبل نشر الأبحاث وتوزيعها على مستوى قومي.
- 11- الحفاظ على الكفاءات العلمية العربية والحيلولة دون هجرتها إلى الخارج.

<sup>16</sup> - د. محمد عبد العليم مرسى، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي. (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج 1985) ص 81.



12- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة وتدعيم المراكز القائمة.

هذه الأموال كلها يمكن أن يحققها وجود أموال كافية للبحث العلمي، ولكن توافر الأموال كما هو موجود في بعض البلاد العربية ليس كفيلاً بإنعاش عملية البحث العلمي، إذ أن وجود البيروقراطية وانعدام الجو العلمي وعدم الإحساس بأهمية البحث العلمي ستقف عائق هامة أمام تطور البحث العلمي. وكما يقول د. محمد عبد العليم موسى.

"إن مؤسسات البحث العلمي في الجامعات أو في مراكز البحوث تحتاج إلى جهاز إداري بشري متقدم ومدرّب كي يدير أعمالها بكفاءة لا تعرقل عمل العلماء والباحثين الذين يجب أن يكون تفرغهم كاملاً لعملهم في معاملهم ومختبراتهم. أن عمل هؤلاء العلماء والباحثين لا يشمل التعقيدات البيروقراطية، أو الإجراءات المكتبية المطولة والعقيدة والمعقدة"<sup>17</sup>.

ولعل الأرقام تكون فائدة في تعريفنا بواقع الأبحاث العلمية وما تعانيه، وذلك من خلال قراءة لواقع الأرقام المرصودة لميزانية البحث العلمي في الوطن العربي كما جاءت في الدليل الإحصائي السنوي الذي تصدره اليونسكو:

البلد	السنة المتاحة	النسبة المئوية من الإنتاج القومي	نصيب الفرد بالعملة المحلية
السودان	1978	0.2%	0.3 جنيه
الأردن	1976	0.4%	07. دينار
الكويت	1977	0.1%	5.6 دينار
لبنان	1980	-	7.0 ليرة
الجزائر	1972	0.3%	5.1 دينار
مصر	1973	0.8%	0.9 جنيه
العراق	1974	0.2%	0.7 دينار
اليمن	1974	0.2%	0.2 ريال

<sup>17</sup> - المصدر نفسه ص 167.

جدول (رقم 1) الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في بعض البلدان العربية المصدر: الدليل الإحصائي السنوي لليونسكو (1980) و (1984).

ونظرة متفحصة للأرقام أعلاه وهي الأرقام المتاحة - وأن كانت قديمة - ترينا واقع الأزمة التي تواجهها البحوث العلمية في الوطن العربي.

وعلى سبيل المقارنة فقط، يذكر جاك ميدوز أن مقدار ما أنفق على البحث لكل فرد من السكان في الستينيات بلغ في الولايات المتحدة 110.5 دولار، وفي بريطانيا بلغ 39.8 دولار<sup>18</sup>. ومقارنتها بنصيب الفرد في البلاد العربية المذكورة أعلاه، ندرك مدى البون الشاسع بيننا وبين الغرب اليوم، إذ يبلغ نصيب الفرد في الولايات المتحدة عام 1982 (354.40 دولار)

وكان طبيعياً أن ينتج عن قلة الموارد المالية المتاحة للبحث العلمي عدم تعيين باحثين جدد أو مساعدين للباحثين، وعدم نشر - البحوث، وقلة التشجيع المادي للباحثين<sup>19</sup> وإلى عدم توفير المخابر والمعامل اللازمة للبحث مما ساعد على هجرة الكفاءات العلمية إلى الغرب. هذه الظاهرة التي لفتت انتباه الغرب مما جعل التأييم الأمريكية تعبر عن هذه الظاهرة بقولها:

"يوجد عدد قليل من البلاد التي يمكنها أن تحقق لنفسها الاكتفاء على الرغم من هجرة أفضل وألمع أبنائها. وفي هذه العملية فإنها تفقد ليس فقط مواردها من هؤلاء الذين يتكونها، ولكنها تفقد كذلك ثقة والتزام أولئك الباقيين فيها"<sup>20</sup>.

## 2 - 2 الصلة بين البحث والمجتمع وحاجاته:

يواجه الوطن العربي تحديات كثيرة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية. ولا يمكن النظر إلى عمليات البحث العلمي باعتبارها تدريبات أو ممارسات بحثية لإشباع رغبات الباحثين، فالمتوقع من الأبحاث أن تقوم بدور أساسي في حل مشكلات المجتمع وتلبية حاجاته في ظل واقع يعاني من تحديات عديدة ويطمح إلى تحقيق تنمية متوازنة<sup>21</sup>.

وحيث أن الجامعات في الوطن العربي تقوم بدور أساسي في مجالات البحث العلمي، فإننا نتوقع أن تقوم الجامعات بدور أساسي في حل بعض مشكلات المجتمع. ولكن الواقع كما يقرره د. حامد عمار مختلف تماماً، إذ

---

18 - جاك ميدوز، أفاق الاتصال ومنافذه، ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة/ المركز العربي للصحافة 1979) ص 22.  
19 - عبد القادر بالشيخ "البحث العلمي في مجال الإذاعة والتلفزة في الوطن العربي (1)" (المجلة التونسية لعلوم الاتصال عدد 2 بولو/ ديسمبر 1982) ص 12.  
20 - انظر في ذلك ما كتبه د. محمد عبد العليم مرسي حول عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية وعدم اهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجاب وبحوث.  
21 - د. محمد عبد العليم مرسي "معوقات البحث العلمي في الوطن العربي" (رسالة الخليج العربي عدد 12، سنة 4، عام 1984) ص من 61 - 64.

أن الأبحاث في الجامعات العربية لم تقدم حلولاً تذكر في مجالات الصناعة والزراعة ولا في مجالات الإدارة والتربية والاتصال ويبين د. حامد عمار أن: "معظم هذه البحوث يمثل (تمارين بحثية) يقوم بها طلاب الجامعات لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه. وينطبق ذلك على كثير من بحوث الأساتذة أنفسهم للوفاء بمطالب الإنتاج العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس. وبالخلاصة أن بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها، في معظم مجالات التخصص، لا تمثل بحوثاً متكاملة وتعني بذلك أنها ليست منبثة من السعي إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>22</sup>.

ولعلنا نتساءل كم من الأبحاث التي قدمت للجامعات العربية لنيل الماجستير أو الدكتوراه، تعالج إحدى المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الحكومية أو المدارس أو المؤسسات الإعلامية، أو المصانع أو غيرها. أن ربط الصلة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالجامعات من خلال إجراء بحوث لمعالجة مشكلاتها سيسهم إلى حد بعيد في تطوير عملية البحث ودفعها خطوات إلى الأمام وسيهم في حل مشكلات المجتمع.

ومن جانب آخر، فإنه لا يمكننا التعميم على انقطاع الصلة تماماً بين البحوث المجتمع، فهناك دراسات و خاصة في المجالات الإنسانية يقوم الباحثون فيها بجهد واضح ويخلصون إلى نتائج هامة، ولكن الصلة تظل منبثة بين نتائج البحث والمؤسسات التي يفترض أن تستفيد من نتائج الباحثين وتظل نتائج البحوث موضوعة على الأرفف أو طي الرسائل الجامعية التي لا تكلف المؤسسات نفسها عناء الاطلاع عليها والاسترشاد بنتائجها.

ولهذا فإننا نجد أن توصيات الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقدة في البحرين 7/4 يناير 1982 قد اعتبرت أن الإنسان هو غاية التنمية ذاتها، ومن ثم فإن توصياتها بخصوص دور الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ربطت بأحكام بينها وبين المجتمع وسد حاجاته ... وهكذا نجد في توصياتها ما يتعلق بالربط بين تلك المؤسسات والمجتمع وتطوير البحث العلمي، وركزت على ضرورة التنسيق بين المؤسسات ومراكز البحث المحلي على المستويات القطرية والخليجية العربية، وطالبت بضرورة وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى للبحث العلمي وعلى ضرورة تطوير مؤسسات ومراكز البحث العلمي<sup>23</sup>. ولا أظن أن

22 - د. حامد عمار "حول التعليم العالي العربي والتنمية" (المستقبل العربي عدد (4) يونيو (1982) ص من 119 - 138. مقتبس عم محمد عبد العليم مرسى في كتابه التعليم العالي ومسئوليته في تنمية الخليج (سبق ذكره).

23 - من ضمن توصيات الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقدة في البحرين 4 - 7 يناير 1982 نجد التوصيات الهامة التالية:

أولاً: تقويم هياكل الجامعات وأهدافها، ووظائفها بما يمكنها من تأدية هذا الدور المهم في بناء الإنسان والوفاء بمتطلبات التنمية. ثانياً: توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والمساهمة في تطوير هذه المؤسسات. ثالثاً: تطوير برامج الجامعات ومناهج واستحداث البرامج الدراسية الجديدة التي تتطلبها خطط التنمية. رابعاً: التأكيد على قيام الجامعات بإجراء البحوث العلمية وبخاصة التطبيقية منها بما يلبي احتياجات المؤسسات الإنتاجية. خامساً: التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية عن طريق تبادل الخبراء الأخصائيين بين الجهتين بما يحقق المشاركة الفعالة في مجالات التدريس والبحوث والاستشارة. سادساً: أن تؤسس في الجامعات هيئات استشارية في مختلف المجالات العلمية وأن تكون هذه الهيئات الاستشارية بديلة عن الشركة الاستشارية الأجنبية. سابعاً: وضع استراتيجية شاملة بعيدة المدى للبحث العلمي على المستويات القطرية والخليجية والعربية مع زيادة التخصيصات المالية اللازمة بما يتفق والدور الكبير الذي يؤديه في التنمية والتقدم. ثامناً: وضع سياسات واضحة لتطوير مؤسسات ومراكز البحث العلمي داخل الجامعات وخارجها، والتأكيد على دور مراكز البحوث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية. تاسعاً: التنسيق بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي على المستوى القطري والخليجي والعربي والإفادة من المؤسسات المشابهة على المستوى الدولي.

التوصيات تركت مجالاً للإضافة (انظر الحاشية رقم 23). ولكنها بكل تأكيد تحتاج إلى تنفيذ. ويظل سؤالاً معلقاً ماذا تم بهذا التوصيات؟ إلى أن يجيب عليه من أقرروها وهم أصحاب الحل والعقد والتوصيات تتسم بالعملية والعملية ولكنها تحتاج إلى تطبيق مثلها مثل كل القرارات والتوصيات العربية..

ولابد أن نختم هذا الجانب بالإشارة إلى أن الباحثين في معظم الجامعات العربية يواجهون في كثير من الأحيان - نتيجة قصور الإمكانيات المتاحة - معوقات عديدة في إنجاز بحوثهم.. نذكر منها - على سبيل المثال - العبء التدريسي الثقيل الذي يتيح فرصة للبحث، ومرد ذلك أحياناً لعدم توفر هيئة تدريس كافية، وأحياناً أخرى لحاجة المدسسين المادية في بعض البلدان العربية للحصول على دخل آخر عن طريق العبء التدريسي-الإضافي... وخاصة أن تفرغهم للبحوث لن يكون مجزياً من الناحية المادية. وكذلك يتم إهمال دور الأستاذ الجامعي المتعاقد أو المنتدب في إجراء البحوث وذلك نتيجة النظرة إليه على أنه "مرتزق" ليس له دور أكثر من القيام بالعبء التدريسي.

كذلك لا توفر المؤسسات العلمية العوامل المساعدة لإنجاز البحث مثل توفير مساعدين للباحثين، وتوفير الوقت الملائم للباحث، وتوفير الطباعة والتصوير والمواد اللازمة لإجراء البحث.

### 3-2- منهجيات البحث وأخلاقياته:

قبل أن ندخل في صميم نقاش منهجيات البحث وأخلاقيات وما تعكسه على عملية النشر- من جوانب سلبية، سأعرض جانباً من المشكلة كما يعبر عنها أحد طلبة جامعة الكويت في رسالته إلى صحيفة يومية يشكو فيها ممن المؤلفين الجامعيين الذين لا يلتزمون بأصول البحث العلمي.. يقول الطالب في رسالته:

"..... وكل باحث يجب أن يعتمد بمقدرته على استقلالية التفكير، لا أن يكون مجرد ناقل لأفكار غيره، فالبحث الأصيل يجب أن يكون أكثر من مجرد اقتطاع بعض أفكار الآخرين ووضعها في كتاب يلصق عليه الباحث اسمه في نهاية المطاف ويزج به في الأسواق.... أن مثل هذه الكتب التي تعتمد على أسلوب (القص واللزق) في التأليف تجعل القارئ بعد قراءتها يتساءل: ما الجديد الذي أضافه هذا الباحث أن المؤلف للمعرفة الإنسانية؟"

وبعد أن يتعرض الطالب لكتاب جامعي يختتم رسالته قائلاً: "هل نحن بحاجة إلى مثل هذه الكتب المكررة المحتوي في مكتبتنا العربية؟! ما هو هدف التأليف في وطننا العربي!! لماذا لا يتقيد المؤلفون في إتباع قواعد وأصول البحث العلمي. التي يعملوننا إياها في الجامعة ولا يقومون بتطبيقها في مؤلفاتهم"<sup>24</sup>.

إذا كان هذا هو شعور الطالب تجاه عملية البحث العلمي.... فما هو واقعها الحقيقي إزاء ما نتابعه في الصحف عن فضائح علمية لا تحصى تطالعنا بها الصحف العربية يوماً أثر يوم.

---

عاشراً: الاهتمام بالدراسات العليا وتطويرها وذلك بالتركيز في البحوث العلمية على الموضوعات والمشكلات المرتبطة باحتياجات المنطقة.  
المصدر: وقائع الندوة الفكرية الأولى لرؤساء الجامعات الخليجية بالبحرين 9 - 12 ربيع الأول 1402 هـ الموافق 4 - 7 يناير 1983 م (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج 1982) ص - ص 375 - 377، مقتبسة عن محمد عبد العليم موسى: التعليم العالي ومسؤولياته (مصدر سبق ذكره).

24 - جريدة السياسة (الكويتية) بتاريخ 20 / 3 / 1985.

أن ما أسوقه الآن من أمثلة لا تقصد التجريح بأحد، ذلك أنني أنقل ما نشرته الصحف العربية ومهمتنا هنا توضيح دور الباحث كي يتحمل مسؤولية العلمية والأخلاقية مما يوفر فرص الثقة بعملية النشر- العلمي في الوطن العربي، ويهد سبل نجاحها. وهنا لا أقف قاضيا الحكم على تلك القضايا ذلك أن بعضهم دافع عن نفسه بطريقته الخاصة باعتبار الاتهامات عبارة عن ضغائن وافتراءات ونحن نتمنى أن تكون تلك محض افتراءات. لأن ثبوت الإدانة عمليا هو إدانة للمؤسسات الجامعية العربية التي ننتمي إليها مما يؤثر على ثقة القراءة بما يصدره الباحثون المنتمون إلى تلك المؤسسات.

وهنا في متن هذه الورقة سأورد بعض القضايا دون التعرض للأسماء.

وأول هذه القضايا متابعة لما جاء في رسالة الطالب بقلم طالب العنزي في جريدة الأنباء الكويتية بتاريخ 1985 / 3 / 23 تحت عنوان "دعوة للصراحة: قضية علمية جديدة في الجامعة/ ثلاثة من أساتذة التاريخ يشاركون في تجاوزات خطيرة في كتاب العلاقات الحضارية بالوطن العربي"<sup>25</sup>.

وقبل ذلك أثرت قضية أحدثت دويا في الصحافة الكويتية وتناقلتها الصحف العربية المحلية في إبريل عام 1984 وهي تتعلق كما جاء في جريدة الخليج أن أستاذا جامعي في قسم الجغرافيا بجامعة الكويت قد ترجم كتاب Spatial Organization ونشره باسمه تحت عنوان البحث الجغرافي<sup>26</sup>. والغريب أن الأستاذ الجامعي يدافع عن نفسه في جريدة الرأي العام من نفس الزاوية التي هاجم بها الطالب كتاب "العلاقات الحضارية في الوطن العربي"، حيث اعتبره: "دراسة مجمعة حول مفاهيم الفكر الجغرافي المعاصر التي تشغل .. إلخ، إذن فهي دراسة مجمعة لم أقم على تأليفها ولا ابتكارها ولم أكتب على كتابي أنه تأليف فلان لأن هذا يتعارض مع أمانتي التي أعلنتها على السطر الأول من الكتاب، إذ قلت هذه دراسة مجمعة .... إلخ"<sup>27</sup>.

إن مشكلة البحث العلمي والأمانة العلمية أصبحت قضية خطيرة عبرت عنها صحيفة الرياض في 21 / 2 / 1985 في مقال رئيسي بعنوان "السطو بلا رحمة على الدكتور المسيري" وذلك بقولها:

"رغم أننا نعرض لحالة واحدة، مع ذلك فإن جهدا منظما لحصر السرقات التي استباحته جهود الدكتور عبد الوهاب المسيري لم يبذل، ومن لم تبقى هذه مجرد أمثلة، رغم كثرتها، ومع ذلك فهذه الأمثلة قد امتدت وقائعها إلى مصر وقطر والإمارات وتونس والسعودية ولبنان. وتراوحت مكانة فرسانها بين المتخصصين وحاملي الألقاب العلمية والمجتهدين، واتسع نطاقها في البلد الواحد أحيانا ليصبح فارسا جهازا حكوميا ضخما وخطيرا، واختلفت مستوياتها بين النقل الحرفي إلى نقل العنوان إلى إعادة الصياغة"<sup>28</sup>.

وكما ذكرت صحيفة الشعب المصرية في يوم 13 / 11 / 1984 بأن:

25 - جريدة الأنباء (الكويتية) بتاريخ 23 / 3 / 1985.

26 - جريدة الخليج (الشارقة) بتاريخ 3 / 5 / 1984.

27 - جريدة السياسة (الكويتية) بتاريخ 30 / 4 / 1984.

28 - جريدة الرياض (السعودية) بتاريخ 21 / 2 / 1985.

"مسلسل السرقات العلمية ما زال مستمرا بنجاح ساحق/ العميد رقم (3) ينقل كتابا بأكمله فمن يحمي العلم يا أهل العالم؟".

والعميد المعنى في المقال هو الذي أعاد نشر- كتاب العربية: (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) تأليف يوهان فك - نسب ترجمته إلى نفسه، علما بأن الكتاب من ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار و صدر عام 1951. وقد أجرت معه مجلة روز اليوسف مقابلة لإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه. وأما الصحيفة التي أجرت المقابلة فقد كتبت تحت عنوان "الشهود":

"الشهود في هذا القضية هما الكتابات المترجمات محل النزاع بعد الاطلاع على الكتابين ثبت أنهما يكادان يكونان متطابقين تماما. يتكون الكتاب من أربعة عشر فصلا بالإضافة إلى ملحق يتضمن دراسة معجمية دلالية لكلمة "لحن" ومشتقاتها. يحمل الكتاب نفس أسماء الفصول والفهرست والحواشي هو "بالفصل" الواحد دون إضافة أو نقصان"<sup>29</sup>.

وبعد أن نقدم الصحفية أمثلة على تطابق الترجمتين، يعترف الدكتور العميد بأنه "أبقى من الترجمة ما رواه متفقا مع الأصل الألماني في دقته" ولكنه لم يذكر لها حجم ما أبقاه من ترجمة الدكتور النجار ونسبة إلى نفسه.

وقضية أخرى نشرتها جريدة الخليج بتاريخ 3/ 5/ 84 نقلنا عن صحيفة الأخبار القاهرية حول اتهام الدكتور توفيق الطويل الأستاذ الفلاسفة بجامعة الإسكندرية بأنه نقل نقلا حرفيا (173) صفحة من كتاب أسس الفلسفة ليضمها إلى كتابه وأنه لم يضيف إلى ما قل ولم ينقص منه كلمة واحدة<sup>30</sup>.

وآخر المواضيع ما طالعنا به جريدة الوطن الكويتية تحت عنوان (دكتور سابق بجامعة الكويت يسرق كتابا كاملا في علم المكتبات) وتشير بأن الكتاب المعنى هو كتاب "المكتبات المتخصصة: إدارتها وتنظيمها وخدماتها" وهو مترجم حرفيا عن كتاب بالإنجليزية وهو:

<sup>31</sup>Scientific and Technical Libraries: Their Organization and Administration.

أن هذه النماذج كافية، ولعلها تدق ناقوس الخطر لما يواجه البحث العلمي من أزمة في أخلاقيات البحث في الوطن العربي. والتي من أول مبادئها الأمانة العلمية وحينما تهتز ثقة القارئ بصدق وأمانة الباحث فماذا يتبقى له من بحثه؟

أن المشكلة لم تواجه بحزم في أي جامعة عربية أو معهد علمي عربي، وما دام موضوع كشف السرقات العلمية لن يأخذ أكثر من ضجيج إعلامي دون أن ينال الفاعل القصاص المناسب فيظل هذا المجال مفتوحا على مصراعيه.

وبرغم أن القوانين تحمي حقوق الناس وخاصة المادية منها، وتعاقب الذين يسطون على ممتلكات الآخرين المادية، إلا أن حقوق الإنتاج الذهني في الوطن العربي لا تجد إلى الآن سبيلا لحمايتها ومعاينة الذين يسطون عليها. ويتضاعف الوزر إذا كان المسؤولون عن عملية السطو ممن يتبوؤون مراكز عملية وتربوية وإدارية مرموقة.

<sup>29</sup> - روز اليوسف - مج 60/ عدد رقم 2969 يناير 1985.

<sup>30</sup> - جريدة الخليج - مصدر سبق ذكره.

<sup>31</sup> - جريدة الوطن (الكويتية) بتاريخ 5 يوليو 1985.

أن عمليات السطو ليست مخالفة لمنهجية البحث العلمي وأخلاقاته فحسب، بل هي هدم وانتقاص للبحث العلمي وأساسه، ومسؤوليات الباحث وأخلاقياته.

ويعلق الدكتور/ فؤاد زكريا في كتابه "التفكير العلمي" على هذه القضية عند حديثه

عن العناصر الأخلاقية في شخصية العالم وبعد أن يبين كيف أن التقاليد العلمية في الغرب قد ترسخت بحيث أصبح الاعتراف بفضل الآخرين مهما قل هذا الفضل أمرا بدهيا، وكذلك أشار إلى التقاليد الراسخة في الإشارة إلى الاقتباسات من المراجع. يقول الدكتور/ زكريا مقارنا وضعنا العلمي بتقاليد الغرب العلمية الراسخة:

"وفي هذه الحالة بدورها نجد أن هذا التقليد الجليل لم يستقر في بلادنا تمام الاستقرار ... بل أن مخالفته قد تتخذ في بعض الأحيان أبعادا مؤسفة، كما يحدث في حالات (السطو) على أعمال الآخرين، التي ينسبها المرء لنفسه دون وازع من ضمير. ومن المؤكد أن حياتنا العلمية لن تستقيم إلا إذا أصبح الاعتراف بفضل الآخرين، حتى في الأمور البسيطة، قاعدة لا يخالفها أحد. وربما احتاج الأمر في البداية إلى قدر من الشدة، بحيث يلقي من يرتكب عملا من أعمال السرقة العلمية جزاء رادعا. وبعد ذلك يمكن أن يتحول السلوك العلمي القويم إلى عادة متأصلة في النفوس، فلا نحتاج إلى فرض جزاءات. ولكن النظر المدققة إلى أوضاع التقاليد العلمية في العالم العربي لا توحى بالتفاؤل، إذ يبدو أن الأجيال الجديدة أقل تمسكا بهذه التقاليد حتى من الأجيال السابقة"<sup>32</sup>.

ومن الأمور التي تؤثر على عملية البحث، هو مدى تسليح الباحث بأصول منهجيات البحث والالتزام بقواعده المحددة تبعا لنوع التخصص، وعلى سبيل المثال في مجال العلوم الاجتماعية أدرك كثير من الباحثين العرب المشاركين في ندوة المركز القومي للبحوث الاجتماعية حول مشكلة المنهج في العلوم الاجتماعية الصعوبات العلمية والإشكاليات المنهجية التي تواجه بحوث العلوم الاجتماعية، وقد تحدث في الندوة السالفة الدكتور/ حسن الساعاتي الذي قسم المشكلات التي تواجه العلوم الاجتماعية إلى قسمين:

- 1- المشكلات المرتبطة بالنسق المنهجي وتطبيقاته، وتتضمن مشكلة الخلط واللبس في استعمال المصطلحات المنهجية ومشكلة عدم التفرقة بين التجربة والتجريب وأفراد منهج لكل منهما.
- 2- المشكلات الخاصة بتدريس المنهج واستخدامه في البحوث الاجتماعية. وهي مشكلات أخلاقيات التفكير العلمي الذي يمكن حصرها في انقطاع الصلة بالتراث المنهجي وعدم الدراية الكافية بمنهج البحث العلمي ودقائقه وأهميته والشخصية القومية غير الملتزمة<sup>33</sup>.

ولو أخذنا مثلا على المشكلات التي أوردتها حسن الساعاتي، فس نجد خلطا واضحا عند كثير من الباحثين الاجتماعيين العرب بين مصطلح الدراسات المسحية Survey Research والدراسات الميدانية Field Research إذا غالبا ما يطلقون المصطلح الأخير على الدراسات المسحية<sup>34</sup>.

32 - د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1978) ص 289.

33 - جريدة الخليج بتاريخ 25 إبريل 1983.

34 - انظر على سبيل المثال:

أ-د. محيي الدين عبد الحليم، الدراسات التلفزيونية والشباب الجامعي، دراسة ميدانية (القاهرة: دار الفكر العربي، 1984).  
ب- د. عبد الرحمن عيسوي، الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979).

ومن الأمور التي يمكن تتبعها كذلك هو الاختلاف في عملية التوثيق باستخدام المصادر والمراجع في إطار العلم الواحد. وهكذا يتم الخلط بين استخدام الحواشي أو الهوامش Footnotes وبين المصادر المراجع References وبين البيبلوغرافيا Bibliography وهذا إذ يدل على شيء فإنه يدل أولاً على اختلاف المدارس التي ينتمي إليها الباحثون، وإلى عدم وجود معايير محددة في إطار كل علم من علوم المعرفة في الوطن العربي باستخدام نماذج موحدة باستخدام المصادر والمراجع.

ومن جهة أخرى يواجه القارئ العربي أنه ليس هناك معيار محدد لمسألة الاقتباسات من المصادر الأخرى، ففي كثير من الأحيان يتوه القارئ في تحديد ما هو مقتبس وما هو أصيل في متن البحث، والاقتباس Quotation إذا نقل حرفياً يجب أن يكون بين أقواس، محالاً على مصدره في الحواشي أو الهوامش. وعلى الرغم من أننا نجد إحالات إلى المصادر، إلا أن حجم الاقتباس في بعض المصادر يكون كبيراً جداً.

ويشير بارزون Barzun وجراف Graff إلى أن هناك حدوداً للاقتباس حيث أن بعض الناشرين يسمح بالاقتباس ما بين 250 - 500 كلمة بدون إذن الناشر، وأما منشورات الجامعات الأمريكية فإنها تسمح بالاقتباس عنها في حدود 1000 كلمة بدون إذن. وغير ذلك فإنه يحتاج إلى إذن للاقتباس<sup>35</sup>.

ومن ثم فإن البحث العلمي عندنا لا يتبع مبدأ الحصول على إذن الناشر ولكنها على الأقل يجب أن يلتزم بحدود الفقرة الواحدة التي يتم اقتباسها ولتكن 250 كلمة أو 500 كلمة، المهم أن يتم تحديدها والاتفاق عليها لتصبح معياراً للباحثين في الاقتباس، ولعل هذا من مهمات اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

#### 4-2- الصلة بين الباحث والناشر:

من الأمور الهامة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على طبيعة البحث العلمي والنشر - العلاقة بين الباحث والناشر.

فبينما يقدم الباحث المادة الخام للناشر والتي بدونها لا تتم عملية النشر - يقوم الناشر بدور المغربل Gate Keeper الذي يمتلك حق القبول أو الرفض للمادة العلمية المعروضة عليه. وفي إطار النشر - العلمي فإن النشر يخضع لاعتبارات علمية وأخرى غير علمية.

من ناحية شكلية من المفترض أن يتم تقويم المادة العلمية من قبل محكمين، وهذا من المفترض أن يمنح الباحث ثقة في فرصة نشر مادته العلمية ولكن الواقع أن النشر لا يتم دوماً على أسس من التقويم العلمي حيث تتداخل أحياناً عوامل شخصية وإقليمية ضيقة في التأثير على نشر مادة علمية أو رفضها.

---

ج - عبد الرحمن يوسف الدرويش ورفاقه، دور وأثر النشرات والبرامج الإخبارية في تزويد المستمعين والمشاهدين بالمعلومات والأحداث (قطر: وزارة الإعلام، 1984).

<sup>35</sup> - Jacques Barzone & Henry Graff, The Modern Researcher 3<sup>rd</sup> Edition (New York: Harcourt Brace Jouanovich, inc, 1977) P. 268.



ومن المفترض كما يرى جاك ميدوز:

"أن نظام التحكيم يكفل أفضل سبل فرض مستويات عملية موحدة، ولهذا فإنه على الرغم من التسليم باحتمال وقوع المحكم في الخطأ، بحيث يجيز بحثاً كان ينبغي أن يرفض، ويرفض بحثاً كان ينبغي أن يجاز، فإن البحث الذي يتعرض للتحكيم مناسب، يعتبر المثل الأعلى للمساهمات العلمية التي يمكن قبولها"<sup>36</sup>. ونظراً لافتقار وجود معايير ثابتة للحكم على الأبحاث وخاصة في الدراسات الإنسانية فإن مسألة التقويم تؤثر على مستوى الأبحاث المنشورة ولعل هذا من الأسباب التي تدعونا لإدراك تفاوت مستوى الأبحاث المنشورة في المجلات المتخصصة العربية. وعلى الرغم من أن كثيراً من المجلات العلمية العربية تحدد شروط النشر فيها إلا أنها شروط تختص بالأمور الشكلية للبحث وعلى الرغم من كثيراً من المجلات العربية تحدد شروط النشر فيها إلا أنها شروط تختص بالأمور الشكلية للبحث أكثر من جوهر البحث ذاته.

ونسود في بعض الأحيان نظرة عملية لدى الناشرين، إذ أنهم يحرصون على استقطاب الأسماء اللامعة، أو تلك التي تحمل ألقاب الأستاذية وغيرها بغض النظر عما تكتب. إذ أن النظرة إليها كما قال لي مسؤول سابق عن البحث والنشر- العلمي في إحدى الجامعات العربية: أن من يخضع لعملية التحكيم في المجلة التي رأس تحريرها هم الأساتذة المساعدون والمدرسون، أما الأساتذة فهم فوق التقييم. وكان نتيجة ذلك أن نشرت الأبحاث للأساتذة دون الخضوع للتحكم أما الأبحاث الآخرين فقد خضعت لرأي محكم واحد.

ونرى ضرورة الأخذ بمبدأ التحكيم لأن سوف يقلل إلى أبعد حد هبوط مستوى ما ينشر. و سوف يكون عاملاً ضاغظاً على الباحثين لتحري الدقة والأمانة فيما يكتبون، مما يرفع من مستوى البحث، ويعزز عملية النشر العلمي الرفيع المستوى، الذي يكسب ثقة القارئ والباحثين معاً.

ومن المشكلات التي يواجهها الباحثون عدم رد الناشرين على ما يرسلونه إليهم. صحيح أن بعض المجلات الأكاديمية المحترمة مثل المجلة العربية للعلوم الإنسانية ومجلة العلوم الاجتماعية بالكويت لا تتوانيان عن أشعار الباحث باستلام بحثه وأشعاره بنتائج المحكمين، إلا أن كثيراً من الناشرين لا يعبرون انتباهها إلى الباحثين، وينتظر الباحث أشهراً ويكتب رسائل استفسار ولا يلقي إجابة، فيرسل بحثه إلى مجلة أخرى، ويفاجأ أن بحثه قد نشر في مجلتين في آن واحد. ومن هذه المشكلة تتفرع مشكلة التأخر في النشر فالباحث يكون متلهفاً لرؤية بحثه منشوراً ولكنه ليس على استعداد أن ينتظر نشر بحثه إلى ما لا نهاية. وعلى الأقل فإنه سيكون مرتاح البال لو تأكد من أن بحثه سينشر في موعد ولو كان تقريباً.

وتمثل المكافآت موضوعاً هاماً يربط الصلة بين الباحث والناشر، فالباحث يتوقع من بحثه مردوداً علمياً ومادياً، ومع أن النشر- في المجلات العلمية الأجنبية لا يتيح المردود المادي، إلا عن طرق غير مباشر وطويل الأمل، إلا أن المردود العلمي سيوفر له مستقبلاً مردوداً مادياً. وإذ نرى أن كثيراً من الناشرين يدفعون مكافآت نقدية رمزية تختلف قيمتها من مؤسسة إلى أخرى، إلا أن قيمة المكافآت ليست حافزاً كبيراً على البحث. وهكذا نجد أن كثيراً من أساتذة الجامعات ينغمسون في الأعباء التدريسية والبحث عن سبل لزيادة دخولهم - عن غير طريق البحث العلمي - لأنه أقل جزءاً من غيره، وهكذا يكون الهدف من البحث عند بعض أساتذة الجامعات هو الحصول على الترقية.

36 - جاك ميدوز، آفاق الاتصال ومناخه في العلوم والتكنولوجيا. ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة: المركز العربي للصحافة، 1979) ص 50.

وهنا لا يفوتنا القول بأن الناشرين العلميين لم يعودوا يقتصرعون فقط على المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث، فإن بعض الناشرين من القطاع الخاص توجهوا نحو النشر العلمي، ويحضرني هنا مجلة الباحث اللبنانية وهي مجلة محكمة وهي وغيرها من المجلات الصادرة عن دور النشر التي تصدر مجلات تهتم بالدراسات الإنسانية، تستدعي ضرورة التنسيق مع الناشرين من المؤسسات العلمية المختلفة، وحتى يصبح دور هؤلاء الناشرين أكثر فاعلية ذلك أن دورهم يظل في الغالب دور المستقبل لإنتاج الباحثين دون التخطيط لإصدار الأعداد بحيث تعالج مشكلة أو قضية معينة.

### 5-2- الصلة بين الباحث والقارئ:

أن الصلة بين الباحث والقارئ تبدو أكثر مراوغة عند محاولة اكتشافها. فأول وهلة يمكن أن يحدد الباحث جمهوره بفئات المتخصصة في مجال اختصاصه. إلا أن هذا يصدق إلى حد بعيد في مجال العلوم التطبيقية، وأما مجلات العلوم الإنسانية فإن جمهورها أوسع مما يقدر الباحث، بل ولعل الجمهور المستهدف من الرسالة لا تصله الرسالة أصلاً.

ومن هنا يمكننا التحدث عن رجوع الصدى Feed Back كعملية هامة في النشر ولذلك فإن دراسات حول قراءة الدوريات العلمية المتخصصة تصبح ضرورة لابد من إجرائها لمعرفة رجوع الصدى للقراءة بحيث تغطي هذه الدراسات ما يلي:

- 1- معرفة نوعية الجمهور الذي يقرأ تلك الدوريات.
- 2- معرفة فعالية التوزيع ومساربه.
- 3- تحليل مضمون تلك الدوريات واتجاهات موضوعاتها والمناهج المستخدمة فيها.
- 4- تحليل المستويات اللغوية لتلك الدوريات.
- 5- التعرف على توجهات القراء ورغباتهم في الحصول على معلومات معينة.
- 6- التأكد من وصول الدوريات إلى جمهورها الحقيقي.

### 3- ثالثاً: مشكلات النشر العلمي:

لقد أوضحنا في الصفحات السابقة تلك المشكلات التي تواجه البحث العلمي والبحث في الوطن العربي. ومحصلة هذه المشكلات في حقيقة الأمر قلة من الأبحاث، وباحثون محدودو الطموح في واقع لا يشجع البحث ولا يتيح لهم فرص نشر أبحاثهم في التوقيت المناسب والمكان المناسب والحصول على الجزاء المناسب.

وحيثما نرصد حركة النشر العلمي في الوطن العربي فإننا لن نجد من الدوريات المتخصصة ما يروي غلة الباحثين في النشر. ولاسيما أن الغالبية العظمى من المجلات المتخصصة في مجالات العلوم الإنسانية.

ومع قلة الدوريات العلمية في الوطن العربي، فإننا نجد سوءاً في توصيلها إلى قرائها في الوطن العربي. ويمكننا التحدث عن مشكلات النشر العلمي آخذين في الاعتبار خصوصية هذا النوع من النشر - من ناحية، وآخذين في الاعتبار كذلك اشتراكه في مشكلات النشر بعامة التي تواجه الكتاب العربي والصحف.

وقد لقيت مشكلات النشر عناية من قبل مؤسسات النشر الحكومية والخاصة إذ عقدت الندوة الأولى للناشرين العرب في مايو 1974 بالجزائر، وعقدت الندوة الثانية بتونس تحت عنوان ندوة الكتاب العربي بتونس في الفترة من 3/31 إلى 2/4/1975، كما عقدت قبل ذلك وبعد ذلك ندوات محدودة لمناقشة مشكلات نشر- الكتاب مثل "حلقة بيروت حول الكتاب العربي وتيسير تداوله" من 4 - 8/9/1961، ومثل ندوة "تسويق الكتاب توزيعه في بلدان المغرب العربي الكبير" في الفترة ما بين 14 - 20/1/1985 بتونس تحت إشراف وزارة الشؤون الثقافية التونسية. وبالرجوع إلى وثائق تلك الندوات<sup>37</sup>، فإن الباحث سيجد توصيفا علميا لجملة المشاكل التي تواجه مشاكل النشر في الوطن العربي والتي تنسحب على النشر العلمي.

ويمكننا أن نقسم مشكلات النشر إلى ما يلي:

- 1- مشكلات مرتبطة بإنتاج المطبوعة.
- 2- مشكلات مرتبطة بتسويق وتوزيع المطبوعة.

### 1-3-المشكلات المرتبطة بإنتاج المطبوعة:

تعاني المطبوعات العلمية من مشاكل التحرير والمراجعة والطباعة، فبالنسبة للتحرير لا تجد الأبحاث التي ترسل للناشرين العناية اللغوية اللازمة من الباحثين، وإذ يتخرج الكثير من الباحثين عن عرض أبحاثهم على لغويين مختصين لمراجعة أبحاثهم، لذلك نجد أن الأخطاء اللغوية أصبحت مظهرا شائعا في البحوث التي تنشر. ولا يوجد لدى الناشرين الإمكانيات للمراجعة اللغوية والتحريرية لمادة أجزيت للنشر من حيث المضمون من قبل المحكمين. ووظيفة المحرر المختص ووظيفة لا نجدها عند الناشرين الأكاديميين أو الناشرين غير الأكاديميين. وهي وظيفة هامة لضمان الحصول على أبحاث تتسم بالسلامة اللغوية، وتدقيق المصطلحات المستخدمة في مجال الاختصاص. هذا وإذا أضفنا الأخطاء المطبعية إلى عدم تحرير البحث قبل نشره، فإن كمية الأخطاء قد تتضاعف عند نشرها وذلك لأن القائمين بالمراجعة والتصحيح من ناحية، والمطابع القائمة على الطباعة لا تولي قضية الصحة اللغوية حقها<sup>38</sup>. وهناك بعض المشاكل الطباعية التي تواجه نشر المطبوعات العلمية، إذ نجد كثيرا من الجامعات العربية و مراكز البحوث لا تمتلك مطابعها الخاصة، ومن ثم فإن طباعة دورياتها وأبحاثها تتم في مطابع خاصة عن طريق المناقصات أو التلزيم، وهذه المطابع

التجارية قد تكون بعيدة عن مقر الجامعة أو مركز البحث، وينتج عن ذلك مسالة عدم القدرة على متابعة إنتاج المطبوعة، ويتسبب ذلك في الوقوع في أخطاء كثيرة لغوية وأخرى في إخراج الأبحاث بشكل ملائم وخاصة تلك التي تحتاج إلى جداول ورسوم وغيرها.

37 - انظر على سبيل المثال:

أ- ندوة الكتاب العربي بتونس - 31 مارس إلى 2 إبريل 1975. (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1975).

ب- ندوة تسويق الكتاب وتوزيعه في بلدان المغرب العربي الكبير - ملف خاص (مجلة المكتبة العربية، عدد 12/13 - آذار/ نيسان 1985).

38 - انظر بخصوص الأخطاء المطبعية:

- محمود الأخرس "الكتاب العربي: مشاكل وحلول" (المكتب العربية عدد 2 - 1982) ص من 23 - 24.

كما يلاحظ المتتبع لشكل الدوريات والمطبوعات العلمية، عدم الالتزام بحجم معين للمجلات والكتب العلمية، ولعل تعميم مواصفات ومقاييس محددة لها بناء على تخصصها سوف تسهل عملية اقتنائها<sup>39</sup> كما تعاني الكثير من المطبوعات من مشكلات فنية بحتة ترتبط بالتجليد إذ سرعان ما تفصل ملازم المطبوعة لسوء تجليدها، مما لا يتيح للعديد من القراء الاستفادة منها.

ومن أوجه القصور التي ما زالت تحكم عملية النشر— في الوطن العربي بالنسبة للكتاب، أن معظم الناشرين لا يقومون باستخدام الترميز الدولي الموحد للكتب ISBN مما يسهل عملية الاختزان والاسترجاع<sup>40</sup>، وكذلك لا يقومون بطباعة رقم تصنيف يتفق عليه عربيا على المطبوعة سواء أكان ذلك تصنيف ديوي العشري أو تصنيف مكتبة الكونجرس أو التصنيف العشري العلمي<sup>41</sup> مما يسهل عملية تصنيفها في المكتبات فيوفر الجهود والوقت معا.

ومن الأمور الفنية كذلك أن الناشرين في معظم المجلات العربية لا يقومون بطباعة المعلومات الأساسية على الصفحة الأولى من البحث كما نشاهد ذلك في الدوريات المتخصصة، مثل اسم المجلة ورقم العدد وتاريخه وصفحات البحث.

ويقوم الناشر - وخاصة في المجلات العلمية التي تتبع الكليات - بنشر العديد من الموضوعات التي قد لا تمت بصلة إلى بعضها البعض، ففي مجلة لكلية الآداب مثلا قد تجد مقالا عن سيويه جنبا إلى جنب مع مقال عن توطين البدو مع مقال آخر عن آراء ابن حزم الفقيه، ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله:  
"إن في ذلك خلطا بين البحوث التي تعالج موضوعات مختلفة في ميادين مختلفة ولا يجد فيها الباحث المتخصص الحافز الذي يشجعه على نشر بحثه في مثل هذا الخليط العجيب. والباحث الذي ينشر نتائج بحثه لا ينشرها لمجرد النشر، وإنما ينشرها لكي يطلع عليها المتخصصون، وأولئك لا يسعون إلى اقتناء هذا النوع من المجلات ذات البحوث المتنوعة ولا يقبلون على النشر فيه"<sup>42</sup>.

### 3-2 - المشكلات المرتبطة بتسويق وتوزيع المطبوعة:

تنبه وزراء الثقافة العرب في مؤتمهم الرابع المنعقد في مايو 1983 بالجزائر إلى العوائق التي تقف أمام انتقال الإنتاج الثقافي في مختلف أشكاله بين الأقطار العربية وأوصوا بأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكليف خبراء لوضع دراسة حول هذا الموضوع وعرضها على مؤتمر الوزراء في إحدى دوراته القادمة<sup>43</sup>.

ولا يخفي على أحد ما للعوامل السياسية من تأثير مباشر على عرقلة انتقال جميع أنواع المطبوعات - سواء أكانت علمية أم فنية أم أدبية أم سياسية - من قطر عربي إلى آخر. وهكذا نجد أن القيود المفروضة على

39 - انظر المصدر نفسه - ص 12.

40 - محمد أحمد جرنان، "الترقيم الدولي الموحد للكتب (ISBN) (عالم المعلومات عدد 1 مجلد 1 / 1983) ص من 26 - 36.

41 - انظر بولين أثرتون "مركز المعلومات تنظيمها وإدارتها وخدماتها" ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة: مكتبة غريب) ص 273 - 277.

42 - د. محمد عبد العليم مرسى، التعليم العالي ومسئوليته في تنمية دول الخليج (مصدر سبق ذكره).

43 - انظر وقائع المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية (مصدر سبق ذكره) ص 188.

انتقال المطبوعات مهما كان نوعها تخضع في جميع الأقطار العربية للرقابة. والتي قد تمنع دخول مطبوعات قطر من الأقطار لوجود خلافات سياسية مع قطر آخر.

ويمكننا في هذا المجال أن نتحدث عن مشكلتين متكاملتين:

هما التسويق والتوزيع للمطبوعات العلمية:

### 1- 2- 3- التسويق:

تتكون عملية النشر— من أربع خطوات متتابعة لإعداد أي مطبوعة للنشر— وهي إعداد المخطوطة فطباعتها فتسويقها ثم توزيعها، والتسويق للنشر العلمي لا يأخذ عناية لدي الناشرين العلميين. والتسويق في ذاته يمثل قدرة الناشر على ترويج مطبوعاته. ولأن الناشرين للبحث العلمي يمثلون مؤسسات رسمية فإنهم يقنعون بدور محدود جدا في العمل على تسويق مطبوعاتهم، ولذلك لا نجد لدى أي مجلة علمية شخصا مختصا بشؤون التسويق، سواء أكان ذلك بالترويج لمجلته عن طريق الإعلانات في الوسائل الإعلامية أو عن طريق السعي للحصول على مشتركين دائمين. أن مهمات التسويق يتركها الناشر للموزعين ولظروف الحظ التي قد تخدم مطبوعاتهم. والحاجة ماسة إذا أردنا تطوير النشر— العلمي أن يكون هناك اختصاصيون لتسويق المطبوعات والذين يفهمون جيدا التعامل مع القارئ ويستطيعون فتح أسواق لمطبوعاتهم.

### 2- 2- 3- التوزيع:

يمثل التوزيع الحلقة الأخيرة التي يرتبط بين المطبوعة والقارئ وكلما نجح التوزيع في الوصول إلى جمهور القراء كلما استطاعت المطبوعة أن تنفذ إلى جمهور أوسع. ويعاني التوزيع لمطبوعات النشر— العلمي ما تعانیه حركة التوزيع في الوطن العربي، فبينما نجد أن بعض الأسواق العربية مفتوحة أمام التوزيع المباشر، نجد أسواقا أخرى يحتكر فيها التوزيع مؤسسات حكومية مثل الجزائر والعراق وليبيا. وبينما يكون التوزيع في الأسواق المفتوحة أكثر سهولة في التعامل، إلا أن لا يخلو من عيوب حيث أن الشركات المتوافرة في مثل هذه الأسواق شركات صغيرة قد لا تستطيع تأمين توصيل المطبوعة إلى قراءتها. وأما الأسواق المقفلة فإن التعامل مع شركاتها— وهي شركات كبيرة— تحتكر التوزيع تستطيع توصيل الكتاب أو المطبوعة، إلا أن القيود البيروقراطية التي تحكمها من حيث قوانين التحويل والرقابة وغيرها قد تجعل التعامل معها صعبا.

ولعل النشر— العلمي بحاجة إلى دراسة علمية لمسألة التوزيع في الوطن العربي، والبحث عن سبيل آخر غير تقليدي لتأمين وصول المطبوعة العلمية إلى قرائها حينما يكونون في الوطن العربي، وقد يكون من السبل التي تحتاج إلى عناية لتوزيع المطبوعات العلمية التركيز على الاشتراكات المخفضة وإقامة المعارض المتنقلة للبيع، واستثمار الندوات العلمية لتسويق المطبوعات، واعتماد مبدأ تبادل المطبوعات بين المؤسسات العلمية المختلفة، ويمكن أن يلعب اتحاد مجالس البحث العلمي العربية دورا هاما بهذا الخصوص.

#### 4- رابعاً: آراء ومقترحات:

وفيما يلي نقدم جملة اقتراحات ترتبط بمسألة البحث والنشر العلمي بالإضافة إلى ما سبق أن ذكرناه في تضاعيف هذه الورقة:

##### 4-1- في مجال البحث العلمي:

- 1- إنشاء صندوق للبحث العلمي يشارك فيه القطاع الخاص والأفراد والحكومات ليمول الأبحاث التي ترتبط بقضاياهم المجتمع.
- 2- تدعيم آرائهم العلمية بحرية كاملة.
- 3- تذييل العقبات البيروقراطية التي تواجه البحث والنشر العلمي.
- 4- إعداد ميثاق شرف للنشر العلمي.
- 5- إعداد معايير موحدة للنشر العلمي بالنسبة لكل تخصص.
- 6- توفير المعلومات الملائمة للبحث وذلك:

- أ- إنشاء مركز قومي للمعلومات يسهل تبادل المعلومات وانتقالها.
- ب- إعداد ملخصات للأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه على مستوى الوطن العربي.
- ت- تأمين الاشتراك في الدوريات العربية والعالمية وتوفير الكتب الحديثة في فروع العلم المختلفة.
- ث- تسهيل اشتراك الباحثين في الندوات والمؤتمرات العلمية.

- 7- رصد جوائز سنوية لأحسن بحث في كل فرع من فروع المعرفة.
- 8- إعداد دليل للدوريات العلمية على مستوى الوطن العربي.
- 9- إنجاز كشافات سنوية للبحوث العلمية.
- 10- وضع عقوبات رادعة للذين يثبت أنهم خالفوا الأمانة العلمية.
- 11- رصد مكافآت مناسبة للأبحاث المنشورة.

##### 4-2- في مجال النشر:

###### 4-2-1- التحرير:

- 1- الاهتمام بتحرير الأبحاث قبل طبعها وذلك بتعيين محررين محترفين لمراجعة المادة العلمية وتصويب لغتها.
- 2- تحقيق التعاون في تحرير الدوريات العلمية وذلك بـ:

- آ-توسيع أسرة تحرير الدوريات لتستضيف أسماء مختلفة من المؤسسات العلمية العربية بشكل دوري.
- ب-التعاون بين الدوريات المتشابهة لإصدار أعداد مشتركة.
- ج- إصدار دوريات متخصصة تخصصاً دقيقاً تساهم فيها الجامعات والمؤسسات العلمية تحت إشراف اتحاد مجالس البحث العلمي العربية وتكون رئاسة تحريرها دورية بين المؤسسات العلمية.
- د-تخصيص قسم خاص للأبحاث المترجمة لأحداث ما نشر- من أبحاث في مجالات التخصص والعمل على إصدار كتاب سنوي Year Book للأبحاث العربية والأجنبية في مجالات التخصص.
- هـ-توحيد نظام التحكيم، والمصطلحات والفهرسة ومقاس الدوريات العملية.
- و-تخصيص جائزة سنوية لأفضل مجلة تقدم أكثر لأبحاث أصالة وإبداعاً.
- ز-الالتزام بضرورة كتابة خلاصة لكل بحث تنشر في مقدمته.

#### 2-2-4- مجال الطباعة:

- 1- العناية بأن تخرج المطبوعة خالية من الأخطاء المطبعية.
- 2- العناية بتجليد المطبوعة.
- 3- إخراج المادة العلمية بالشكل المناسب وإخراج الغلاف بشكل جذاب.
- 4- العمل على طباعة ترقيم موحد خاص بالفهرسة والتصنيف.
- 5- طباعة اسم المجلة وتاريخها ورقم عددها وعدد صفحات البحث عند رأس عنوان كل بحث.

#### 3-2-4- في مجال التسويق:

- 1- تعيين مختصين في شؤون التسويق لضمان نجاح رواج المطبوعة.
- 2- تبادل الإعلانات مجاناً بين الدوريات العلمية.
- 3- الترويج للمطبوعات من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة.
- 4- تشجيع الاشتراكات عن طريق تخفيضها للطلبة والأساتذة.
- 5- عقد صلات بين الناشرين والمحرفين المختصين في المؤسسات الإعلامية المختلفة ليقوموا بعمل مراجعات للأبحاث والدوريات في جرائدهم ومجلاتهم.
- 6- إقامة المعارض والندوات والمشاركة في المؤتمرات بهدف بيع الدوريات والمطبوعات العلمية وتبادلها.
- 7- إجراء دراسات وبحوث عن السوق ودراسات عن اهتمامات قراء الدوريات العلمية.

#### 4-2-4- في مجال التوزيع:

- 1- المطالبة بإزالة القيود الرقابية والإجراءات المالية وقيود الاستيراد والتصدير على المطبوعات العلمية.
- 2- المطالبة بتخفيضات خاصة للمطبوعات العلمية بنسبة لأجور الشحن والبريد،
- 3- البحث عن صيغة عملية لتوزيع المطبوعات العلمية على مستوى عربي، تبدأ على سبيل المثال بالتزام كل جامعة عربية بشراء عدد محدد لا يقل عن 20 نسخة من كل دورية.

#### ● خاتمة:

استهدفت هذه الورقة تقديم رؤية نقدية لواقع النشر العلمي العربي، وقد انطلقت من نقطة أساسية وهي اعتبار النشر- العلمي عملية اتصالية كاملة أركانها الباحث والناشر والمطبوعة والقارئ والسياق الذي تتم به العملية. ومن ثم فإن نجاح النشر- لا يتم إلا بنجاح تكامل هذه العملية المركبة، ولذا فقد انطلق الباحث كنقطة بدء دراسة السياق المجتمعي والعلمي السائد في الوطن العربي لفهم المناخ الملائم لعملية النشر العلمي ... ثم بعد ذلك انتقلنا للحديث عن البحث العلمي حيث تناولنا فيه الباحث والبحث معا والمشكلات التي تواجه الباحث والبحث في الوطن العربي. وأخيرا درسنا مشكلات النشر- والتي ترتبط بإنتاج المطبوعة وتسويقها وتوزيعها، ثم أردفنا ذلك ببعض الآراء والمقترحات التي تسهم في حل مشكلة البحث وتناولت هذه المقترحات مجالات البحث العلمي ومجال النشر سواء ما يتعلق منه بالتحليل أو الطباعة أو التسويق أو التوزيع.

وفي الختام تظل هذه الآراء، مجرد حبر على ورق إذا لم يبادر المعنيون بتفحصها وأخذ ما يروونه مفيدا وعمليا في حل مشاكل النشر العلمي.



## المصادر والمراجع

### أولاً: باللغة العربية:

#### أ- الكتب

- 1- أبو أصعب، د. صالح. الإعلام والتنمية: نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الأفريقي. (دبي: دار البيان، 1985).
- 2- أثرتون، بولين، مراكز المعلومات تنظيمها وإدارتها وخدماتها، ترجمة د. حشمت قاسم (القاهرة: مكتبة غريب).
- 3- الأخرس، محمود. "الكتاب العربي مشاكل وحلول" (المكتبة العربية. عدد 2/ 1982).
- 4- بالشيخ، عبد القادر. "البحث العلمي في مجال الإذاعة والتلفزة في الوطن العربي (1)" المجلة التونسية لعلوم الاتصال: عدد 2، يوليو/ ديسمبر 1982 ص من 5 - 15.
- 5- جرناز، محمد أحمد. "التقييم الدولي الموحد للكتب (تدمك ISBN) (عالم المعلومات، عدد 1 مجلد 1/ 1983) ص من 26 - 36.
- 6- حجازي، د. مصطفى. "التفكير الابتكاري: ما بين حرية التعبير وتحديات المستقبل" (مجلة الفكر العربي: عدد 21 سنة 3، آيار/ حزيران 1981) ص من 365 - 384.
- 7- زكريا، د. فؤاد، التفكير العلمي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978).
- 8- شيا، د. محمد "الدور الثقافي المطلوب للجامعة الوطنية" (مجلة الفكر العربي عدد 20، سنة 3، آذار / نيسان 1981) ص من 151 - 161.
- 9- عبد الحليم، د. محي الدين. الدراما التلفزيونية والشباب الجامعي: دراسة ميدانية (القاهرة/ دار الفكر العربي، 1984).
- 10- عمار، د. حامد. "حول التعليم العالي العربي والتنمية" (المستقبل العربي عدد 4، يونيو 1982) ص من 119 - 138. مقتبس عن محمد عبد العليم مرسي. التعليم العالي ومسئوليته في تنمية الخليج (الرياض: مكتبة مكتب التربية العربي لدول الخليج 1985).
- 11- عيسوي، د. عبد الرحمن. الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979).
- 12- مرسي، د. محمد عبد العليم. "معوقات البحث العلمي في الوطن العربي" (رسالة الخليج العربي عدد، سنة 4، عام 1984) ص من 27 - 69.
- 13- مرسي، د. محمد عبد العليم. "التعليم العالي ومسئوليته في تنمية دول الخليج العربي" (الرياض: مكتبة مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1985).
- 14- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. خطة تنفيذ التصور الشامل لنشاط المنظمة على المدى البعيد. المؤتمر العام، الدورة السابعة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983).
- 15- ميدوز، د. جاك آفاق الاتصال ومناخه. ترجمة د. حشمت قاسم، (القاهرة، المركز العربي للصحافة، 1979).
- 16- النجار، د. شكري. "الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية" (مجلة الفكر العربي، عدد 20، سنة 3، آذار/ نيسان 1981) ص من 146 - 150.
- 17- ندوة تسويق الكتاب وتوزيعه في بلدان المغرب العربي الكبير - ملف خاص. (مجلة المكتبة العربية: عدد 12 - 13 - آذار/ نيسان 1985) ص من 37 - 45.
- 18- ندوة الكتاب العربي بتونس - 31 مارس إلى 2 إبريل 1975. (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1975).
- 19- وقائع المؤتمر الرابع للوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي. (المجلة العربية للثقافة عدد/ 5 مجلد/ 3، سنة 1983) ص من 169 - 189.

#### ب- الصحف

- 1- الأنباء (جريدة) الكويت: 23 / 3 / 1985.
- 2- الخليج (جريدة) الشارقة: 25 / 4 / 1983.
- 3- الخليج (جريدة) الشارقة: 3 / 5 / 1984.
- 4- روزاليوسف (مجلة) القاهرة: عدد رقم 2969 مج 60 يناير 1985.
- 5- الرياض (جريدة) الرياض: 21 / 2 / 1985.
- 6- السياسة (جريدة) الكويت: 30 / 4 / 1984.

7- السياسة (جريدة) الكويت: 20 / 3 / 1985.

8- الوطن (جريدة) الكويت: 5 / 7 / 1985.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- 1- Berlo, David, The Process of Communication. (New York: Holt, Rinehart and Winstion, 1960).
- 2- Westly, Bruce and Malcolm Mclean, (Aconceptual Model for Communication Research) (Journalism Quarterly 34, 1957) P. P 13 – 38.
- 3- Shannon, Claude E. and Warren Eeaver, The Mathematical Theory of Communication. Ubana: University of Illions Press, 1649, Eighth Paperback printing, 1980).
- 4- Unesco, Statistical Yearbook 1980. (Paris: Unesco 1980).
- 5- Unesco, Statistical Yearbook 1984. (Paris: Unesco 1984).
- 6- Time (Magazine) July, 8 185.